معهد تسيير التقنيات الحضرية

قسم تسيير المدينة

**سياسة المدينة السداسي الاول**

**- ماستر تسيير المدينة**

**مقدمة عامة**

**الفصل الاول: عموميات حول سياسة المدينة**

المدينة هي مصطلح متعدد المعاني. و قدجاءت حوله عدة تعريفات أو مقاربات حسب الاختصاص أهمها ما قاله قديما بن خلدون " أن المدن و الأمصار ذات أجال و أجرام عظيمة وبناء آبير... وهي موضوعة للعموم لا للخصوص فتحتاج إلى اجتماع الأيادي و أثرة التعاون...فلا بد من تمصير واختطاط المدن من الدولة " (1).

وقد عرفت مدن العالم في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحالي تحولات متعددة وعميقة، نتيجة عدة عوامل أهمها التزايد المذهل في عدد السكان بعد الحرب العالمية الثانية وكثافة تواجدهم بالمدن. فبعد أن كان عدد سكان المعمورة في بداية القرن العشرين (1900) يقارب مليار ونصف نسمة، قفز إلى ما يفوق ستة ملايير ساكن، أي أكثر من أربع مرات مع دخول القرن الواحد والعشرين.

وصاحب ذلك تحول في بنية السكان، التي انتقلت من ريفية الى حضرية. فقد زادت نسبة السكان الحضر حتى تجاوزت حسب عدة تقديرات ثلاثة أرباع السكان في العالم. ومن الطبيعي أن يصاحب هذا الأمر ازدياد كبير في عدد المدن عموما، وعدد المدن الكبيرة التي يفوق سكانها المليون نسمة على الخصوص. كما أن من الطبيعي أيضا أن يصاحب ذلك تفاقم وتعقد في المشكلات.

ومما لا شك فيه أن هذه التحولات زادت في تعقيدات الحياة الحضرية، وأفرزت احتياجات جديدة ومشاكل لم تكن معروفة من قبل بحدة. فقد زاد الطلب على العقار الحضري، وبولغ في استهلاكه نتيجة الاحتياجات المتصاعدة.

وهكذا أضحت المدن الكبرى على الخصوص مصدرا رئيسيا للتلوث بكل أشكاله، الذي يتهدد حياة الإنسان وكل الكائنات الحية، بفعل الاستهلاك الواسع والمفرط للموارد الطبيعية غير المتجددة، ومن خلال الكميات الخيالية من النفايات المتعددة المصادر والأشكال التي يتم طرحها كل يوم.

ولاينبغي أن نتعجب أبدا من هذا التطور المذهل للمدينة، والامتداد الواسع والمتسارع لمجالها. فقد قال أحدهم " المدينة تدهشنا دوما بتطوراتها، فهي لا تبدو على الصورة التي ننتظرها. ولهذا فإن علينا أن نقرأها ونعيد الكرة مرات حتى نتمكن من استشراف المستقبل" (2).

ولا شك أن مثل هذه الأوضاع شكلت تحديات كبرى لصناع القرار أو مسيرو المدينة لإيجاد حلول مناسبة للتعامل مع هذه المشكلات المعقدة، وطرح تصورات آنية ومستقبلية لتدبير شؤون المدينة والحفاظ على توازنها وتطويرها بشكل متناسق ومنظم وناجع. ويتطلب كل هذا إجراء التكييف المناسب للتعامل مع طبيعة المشكلات المركبة والمستعصية الناجمة عن التركز الحضري الكبير.

وفي هذا الخضم ظهرت في فرنسا في بداية سبعينيات القرن العشرين مجموعة من الإجراءات الحكومية التنظيمية المتتالية في الجانبين التشريعي والتنظيمي، اختصت بالمجالين الاجتماعي والعمراني.

وكان الهدف منها أساسا هو محاولة إعادة الاعتبار لبعض الأحياء السكنية المهمشة وتثمينها من جهة، والحد من التمايزات والاختلالات الاجتماعية بين الأقاليم من جهة ثانية. وتم ذلك بالتعاون مع المجموعات المحلية المتنوعة ومختلف الشركاء (هيئات اجتماعية واقتصادية، مجتمع مدني...إلخ). وسميت العملية ب"**سياسة المدينة**".

ومما سبق، تمثل **سياسة المدينة** إذن ضرورة ملحة لكونها تعد مقاربة شاملة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وعمرانية وثقافية متواجدة في آن واحد، وتطرح حلولا للمشاكل المعقدة الخاصة بالمدن الحديثة. وقد أدى هذا التفطن والاهتمام، إلى ظهور دوائر وزارية خاصة بالمدينة في العديد من البلدان مثلما حدث سنة (1990) في فرنسا.

ولا تعد "**سياسة المدينة"** قطاعا يمكن أن يتحمل عبء تسييره وتنظيمه قطاع وزاري واحد حتى ولو وجد. فهو يضم مناحي وعمليات تقوم بها قطاعات وزارية مختلفة في إطار سياساتهم الخاصة نكر منها: سياسات السكن، السياسة الخاصة بالتشغيل والتطوير الاقتصادي في بعض الأحياء ذات الخصوصيات السياسات الأمنية والوقائية الخاصة، التي من أهمها مجابهة الانحراف بشتى أنواعه، ومحاربة التمايز الاجتماعي الواقع داخل المدينة أي بين الأحياء وحتى بين مكونات الحي نفسه في بعض الأحيان.

وتدفع كل هذه الأمور القطاعات الوزارية المختلفة إلى أن تنسق مع القطاع الوزاري المشرف على تسيير المدينة إن وجد، أو تتعاون هي فيما بينها، ومع مختلف المتدخلين والفاعلين.

 ويضمن عملية التنسيق إما قطاع الدولة أو الجماعات المحلية، من أجل الحرص على تحقيق تكافؤ الفرص بين مكونات المجتمع المديني، وتحقيق التماسك الاجتماعي والتقليل من حدة المشاكل والانحرافات، وتحديد المشاريع الضرورية والمستعجلة التي ينبغي تحقيقها.

وترتبط سياسة المدينة دوما بالسياسة العامة وبالمكان أي الدولة. فلكل بلاد سياستها أي كيفية معالجة أمورها وشؤونها الداخلية والخارجية، والمنهجية في ذلك، وأسلوبها الخاص في التعامل مع المشكلات المعقدة في المدن الكبرى وفق الظروف الخاصة بها كما حدث في سنة (2006) في الجزائر حينما تم اعتماد " القانون التوجيهي للمدينة "(2).

**الفصل الثاني: الظروف السائدة قبل ظهور سياســــــــــة المدينة في فرنسا**

من الصعب علينا أن نتفق على تاريخ محدد بدقة لظهور الممارسات المرتبطة **بسياسة المدينة** في فرنسا. فقد ظهرت أولى الخطوات الواضحة في هدا الاتجاه أي سياسة المدينة (Politique de la ville) لأول مرة مع نهاية السبعينيات من القرن العشرين. وكان ذلك في ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية خاصة كانت تعيشها جل المدن الكبرى.

 ومن بين مميزات هذه الظروف الخاصة أنها " أدت إلى أحداث شغب مؤلمة في الأحياء السكنية الحضرية المهمشة. وقد تركزت على الخصوص فيما سميت بالمجموعات السكنية

الكبرى (Grands ensembles) التي كانت عبارة عن تجمعات لمئات السكنات التي تفتقر لأعلب المرافق الضرورية. كما " كانت ظروف المعيشة بها مزرية في أغلب الحالات، وكان سكانها يتواجدون في أسفل السلم الاجتماعي ". (3)

وتركت هذه الأحداث المؤلمة أغلب الهيئات المسيرة للمدن في حيرة كبيرة وتردد واضطراب، ودفعتها للبحث عن الحلول المناسبة. ومهما يكن، إذا كان الظهور القانوني لهذه السياسة في (1990)، فإن آليات التدخل في المدينة تدرجت شيئا فشيئا مع الزمن لكونها مرتبطة بتاريخ التهيئة والتعمير في البلاد.

**الفصل الثاني: ظهور سياســــــــــة المدينة وتطورها في فرنسا**

من الصعب علينا أن نتفق على تاريخ محدد بدقة لظهور الممارسات المرتبطة **بسياسة المدينة** في فرنسا. فقد ظهرت أولى الخطوات الواضحة في هدا الاتجاه أي سياسة المدينة (Politique de la ville) لأول مرة مع نهاية السبعينيات من القرن العشرين. وكان ذلك في ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية خاصة كانت تعيشها جل المدن الكبرى.

 ومن بين مميزات هذه الظروف الخاصة أنها " أدت إلى أحداث شغب مؤلمة في الأحياء السكنية الحضرية المهمشة. وقد تركزت على الخصوص فيما سميت بالمجموعات السكنية

الكبرى (Grands ensembles) التي كانت عبارة عن تجمعات لمئات السكنات التي تفتقر لأعلب المرافق الضرورية. كما " كانت ظروف المعيشة بها مزرية في أغلب الحالات، وكان سكانها يتواجدون في أسفل السلم الاجتماعي ". (3)

وتركت هذه الأحداث المؤلمة أغلب الهيئات المسيرة للمدن في حيرة كبيرة وتردد واضطراب، ودفعتها للبحث عن الحلول المناسبة. ومهما يكن، إذا كان الظهور القانوني لهذه السياسة في (1990)، فإن آليات التدخل في المدينة تدرجت شيئا فشيئا مع الزمن لكونها مرتبطة بتاريخ التهيئة والتعمير في البلاد.

وكان ظهور سياسة المدينة عبارة عن ردة فعل قوية عن استفحال مشاكل المدن. فقد فرض هذا الأمر على السلطات المركزية والمحلية معا محاولة مواجهة تلك المشاكل من خلال التفكير في وضع برامج خاصة تعمل وفق أهداف وغايات تشترك فيها قطاعات كثيرة.

 وتتقاطع هذه الأهداف كلها في كونها كانت تروم أساسا تغيير فضاء معيشة السكان اليومية أي محاولة تغيير محيطهم إلى الأفضل لزيادة شعورهم بالرضى والانتماء الحقيقي للفضاء. وعلى هذا الأساس كان لزاما أن تكون هذه السياسة الجديدة شاملة للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وحتى البيئية والحضارية والجمالية.

وتتابعت وتدافعت في بداية الامر الإجراءات والتحركات العملية المتخذة من طرف السلطات الفرنسية المختصة إلى حد التداخل أحيانا. وكان ذلك من أجل الإسراع في رسم هذه السياسة في محاولة لاحتواء مجريات الأمور.

وشيئا فشيئا ظهرت الكثير من الإجراءات الإدارية والقانونية المتسرعة، التي أضفت ضبابية كبيرة على فهم الهدف الأساس من **سياسة المدينة**، والمتمثل ظاهريا في الحد من مشكلات اللامساواة والتمايز أو الفوارق (Disparités)، بين مختلف الأحياء المكونة لها؛ والتي كانت سببا رئيسيا في جعلها دون فعالية في أغلب الحالات.

 ونظرا لما سبق، قامت السلطات المختصة بمراجعة السياسات المنتهجة مرات عديدة. و" من بين الإجراءات العملية المتخذة في هذا الشأن كمراجعة، نذكر ما يسمى بتعليمة قيشار(Guichard) التي " ظهرت في عام (1973)، ووضعت حدا نهائيا لبناء السكنات على شكل مجموعات كبرى" (4).

 لقد أعيد بموجب هذه التعليمة النظر في كل من أنواع التعمير التي كانت منتهجة بالمدن الفرنسية آنذاك، وأعيد النظر أيضا في المنطق العمراني أو التخطيطي المتبع، والذي كان مبنيا على عنصر أحادية الوظيفة فقط.

**الفصل الثالث: أسس سياسة المدينة في فرنسا**

بعد مخاض عسير وتفكير معمق وعمل متواصل قادته لجان تقنية متخصصة، تبين أن رسم سياسة فعالة للمدينة يجب أن تقوم على أسس محددة ضرورية تتمثل في الاستجابة إلى أربعة متطلبات آنية هي:

* أن تكون سياسة تعاقدية
* أن تكون سياسة محلية
* أن تكون سياسة شاملة
* أن تكون سياسة تشاركية